الفلسطيني، كخطوة اولى.

٢ ـ عندما تتحدث عن م.ت.ف. في ما يتعلق بالمؤتمر الدولي، يجب عليها ان تستبدل تعبير «اشراك» (associate) بتعبير «اشتراك» (participate).

٣ ـ يجب ان يضاف الى الاعتراف بتقرير المصير، الاعتراف بـ «السيادة والاستقلال الوطني». وهذا يوضح، ويشرح، فعلاً، تعبير «مع كل ما يتبعه» والذي تستخدمه دائماً.

٤ ـ للمنظمات غير الحكومية الاوروبية الغربية، وللمنظمات الصديقة الأخرى وللأصدقاء الآخرين، دور هام يقومون به في هذا المجال. يمكنهم ان يوفروا سياسة بديلة لحكوماتهم.

الوجه الآخر للموقف الاوروبي هو موقفهم تجاه اسرائيل. فاذا ما أخذنا اعلان البندقية كأساس، فاننا نجد موقفهم هذا مُعبّراً عنه بصورة واضحة؛ اذ يشدد، بصورة لا لبس فيها، على حق اسرائيل في الوجود. يضاف الى ذلك، ان الدول الاوروبية الغربية هذه تطالب «بحق جميع بلدان المنطقة في العيش بسلام داخل حدود آمنة معترف بها ومضمونة». ويجب ان تقدم الضمانات من قبل مجلس الامن الدولي وعلى أساس «اجراءات متفق عليها بصورة متبادلة»، أو على أساس هذه الاجراءات وحدها. وتعلن هذه الدول الاوروبية عن نفسها انها مستعدة للمشاركة في هذه الضمانات «بما فيها الضمانات على الارض».

لقد كانت المبالغة في القلق والاهتمام بأمن اسرائيل، والاعتراف بدولة اسرائيل، وكذلك اقامة علاقات دبلوماسية معها، هي السياسات الدائمة للسوق الاوروبية المشتركة التي تحاول، وتنجح، في فرضها على اولئك الاعضاء في المجموعة الاوروبية من الدول التي لا تقيم مثل هذه العلاقات مع اسرائيل؛ حيث تعرضت اسبانيا واليونان لضغوطات كبيرة من قبل اعضاء آخرين، مؤسسين للسوق الاوروبية المشتركة، لكي تقيما هذه العلاقات. بالنسبة الى اسبانيا، كانت اقامة العلاقات شرطاً مسبقاً لانضمامها الى السوق؛ وبالنسبة الى اليونان، كانت وسيلة للمساومة معها على موقع رئاسة السوق. ويمكن ان يتعرض موقع اليونان، كرئيس للسوق، للخطر، اذا لم تقم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل. وبالمعيار ذاته، فان موقف السوق الاوروبية، وموقف كل عضو من أعضائها، يتعرض للخطر، طالما انها لم تعترف بـ م.ت.ف.

ويحدد اعلان البندقية ثلاث نقاط أخرى هامة:

١ ـ انه لا يقبل «أي مبادرة فردية تهدف الى تغيير وضع القدس».

٢ ـ انه يؤكد الحاجة الى أن تضع اسرائيل حداً لاحتلالها للأراضي التي احتلتها سنة ١٩٦٧.

٣ ـ انه يعتبر المستوطنات الاسرائيلية عائقاً خطيراً امام العملية السلمية في الشرق الاوسط.

آخذين في الاعتبار هذا الاعلان، وخاصة مطالبة اسرائيل «بأن تضع حداً لاحتلال الاراضي»، من حقنا ان نتساءل ازاء الخرق الخطير الذي قام به ليو تنديمانز في اثناء زيارته الاخيرة الى الاراضي المحتلة، حيث كان هناك بصفته رئيساً للمجلس الوزاري للسوق، وكانت تلك هي المرة الاولى، منذ احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة سنة ١٩٦٧، التي يقوم فيها رئيس المجلس الوزاري للسوق الاوروبية بزيارة الحاكم العسكري لهذه الاراضي في مكتبه. ومهما كانت الحجج والاعذار التي تذرع بها تنديمانز، تبقى الحقيقة هي ان هذا العمل يمثل خرقاً للقانون الدولي، وانه يمثل استفزازاً لمشاعر الشعب الواقع تحت الاحتلال، ويمثل مباركة لقوة الاحتلال، كما يمثل سخرية من